



مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation



النساء والعمل
والحقوق الاقتصادية

أرواح في الهامش

ظروف عمل غير لائقة للعاملات في الزراعة





أرواح في الهامش .. ظروف عمل غير لائقة للعاملات في الزراعة

مؤسسة المرأة الجديدة

أبريل 2025

المرأة الجديدة، مؤسسة نسوية دفاعية تدعم حقوق النساء في مصر، من خلال المساهمة في تطوير السياسات العامة، وتقديم خدمات المساندة. بدأت نشاطها عام 1984 بتشكيل مجموعة غير رسمية، ثم سجلت كمؤسسة منذ 2002. نؤمن بحق النساء غير المشروط في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، كما نؤمن أن حقوق النساء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حقوقهن الإنجابية والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.



إعداد:

أميمة عماد، باحثة في برنامج النساء والعمل والحقوق الاقتصادية.

مراجعة:

مي صالح، مديرة برنامج النساء والعمل والحقوق الاقتصادية.

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة - بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.en>



مقدمة

في خضم الجدل حول إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنية، يظل قطاع الزراعة، وخاصة النساء العاملات به، غائبًا عن أولويات السياسات الوقائية. وبالرغم من التقدم الظاهري في خطاب الصحة المهنية، تتعرض العاملات في الحقول لأخطار بيئية وجسدية ونفسية، لا تُعالجها أي من الأطر المؤسسية الحالية. في خضم الجدل حول إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنية، تظل قطاعات واسعة من العاملات والعمال خارج مظلة هذه السياسات، وبالأخص النساء العاملات في الزراعة.

ورغم أن هذا القطاع يشكّل أحد أعمدة الاقتصاد الريفي المصري، حيث يمثل العاملون فيه وفقًا للبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ما يقارب 20 في المئة من العاملين في جمهورية مصر العربية، فإن النساء اللاتي يشكلن حوالي 42% منه يتحملن العبء الأكبر من الانتهاكات الصحية والمهنية. فأغلب هؤلاء النساء يعملن دون عقود، ودون تأمين اجتماعي أو صحي، وفي ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وفي سياق مناخى أشد قسوة، تصبح أوضاع النساء العاملات في القطاع الزراعي نموذجًا مركبًا لانعدام العدالة الاجتماعية والمناخية. تعاني هؤلاء النساء من هشاشة اقتصادية، وانعدام الحماية القانونية، وتجاهل سياسي ممنهج، يتقاطع فيه الجندر مع الطبقة والموقع الجغرافي.

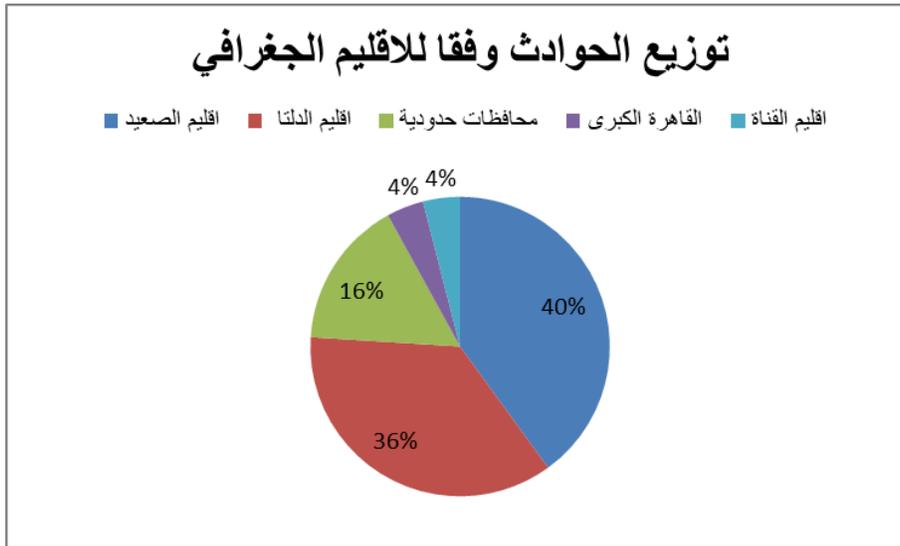
يحاول هذا التقرير المختصر تسليط الضوء على أوضاع العاملات في الزراعة من منظور نسوي بنيوي، وتفكيك أشكال التهميش عبر ثلاثة محاور مركزية: وسائل النقل، المبيدات الزراعية، والإجهاد الحراري، في ضوء الاستراتيجية الوطنية المرتقبة.



وسائل النقل غير الآمنة: الطريق إلى العمل محفوف بالخطر

لا تقل المخاطر التي تواجهها العاملات أثناء التنقل عن تلك التي يواجهنها في الحقول. تُستخدم وسائل بدائية مثل "التروسيكل" أو عربات النقل المفتوحة التي تُعرضهن للحوادث بالإضافة لانتهاكات جسدية، التحرش والتهديدات الجنسية أثناء التنقل، خصوصًا في الصباح الباكر أو العودة ليلاً، والوصم الاجتماعي الذي تتعرض له العاملات الريفيات بسبب اضطرارهن لاستخدام وسائل غير لائقة اجتماعيًا في ظل غياب الرقابة والمساءلة.

ووفقًا لما رصدته المرأة الجديدة¹ فقد شهدت الفترة من 1 يناير 2025 حتى 23 أبريل من ذات العام 25 حادث حيث تصدر إقليم الصعيد ب 10 حوادث يليه إقليم الدلتا ب 9 حوادث والمحافظات الحدودية (مطروح، الوادي الجديد) ب 4 حوادث وأخيرًا إقليم القاهرة الكبرى وإقليم مدن القناة بحادث واحد لكليهما.



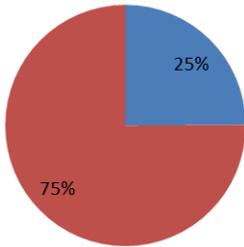
¹ اعتمد الرصد على جميع الحوادث المنشورة في الصحف والمواقع الإخبارية المصرية، والتواصل المباشر مع عدد من صغار المزارعين وتم استبعاد الحوادث التي لم نستطع أن نتبين القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العمال/عاملات، تم وضع محافظة البحيرة ضمن إقليم الدلتا ومحافظة مطروح والوادي الجديد ضمن إقليم الصعيد



نتج عنه 305 مصاب/ة من بينهم 81 قاصر حيث تراوحت الإصابات من كدمات وكسور ونزيف داخلي وارتجاج في المخ. كما نتج عنها 44 حالة وفاة من بينهم 12 قاصر

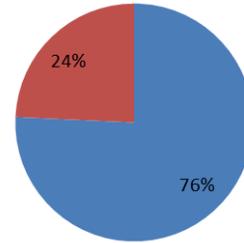
توزيع المصابين وفقا للفئة العمرية

■ قصر ■ بالغين



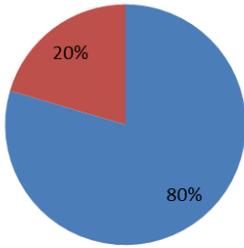
توزيع المصابين وفقا للنوع الاجتماعي

■ عدد المصابين من الذكور ■ عدد المصابين من الإناث



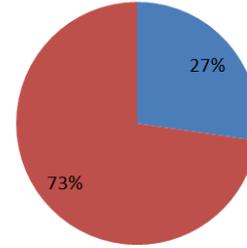
توزيع الوفيات وفقا للنوع الاجتماعي

■ وفيات ذكور ■ وفيات إناث



توزيع الوفيات وفقا للفئة العمرية

■ 1 ■ 2



وبالرغم من إعلان الدولة مرارًا وتكرارًا عن تبني معايير العمل اللائق، لا يلزم قانون العمل المصري أصحاب الأراضي أو الجمعيات الزراعية بتوفير وسائل نقل آمنة للعاملات، مما يعكس إهمالًا ممنهجًا لسلامتهن وكرامتهن، وتكريسًا للفصل الطبقي والجندي في الوصول إلى العمل الآمن.



المبيدات...الموت الصامت في الحقول

تتعرض العاملات الزراعيات في مصر لمستويات عالية من المبيدات سواء أثناء عملهن في جني الثمار أو إزالة الحشائش أو غسيل الملابس المستخدمة أثناء الرش دون استخدام معدات الوقاية الشخصية المناسبة، مما يزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض المرتبطة بالجهاز التنفسي والجلد. وفقاً لتقرير صادر عن لجنة المبيدات الزراعية، يبلغ إجمالي عدد المركبات المسجلة في مصر 273 مبيدًا، ويصل حجم الإنفاق على المبيدات إلى حوالي 2 مليار جنيه مصري سنويًا.

تشير الدراسات إلى أن بعض المبيدات تحتوي على مواد تُعرف باسم "المُعطلات الصماء" (Endocrine Disruptors)، والتي يمكن² أن تتداخل مع إنتاج الهرمونات الأنثوية مثل الإستروجين والبروجستيرون.

والتعرض المستمر لهذه المبيدات قد يؤدي إلى اضطرابات في الدورة الشهرية، مشاكل في الخصوبة، وزيادة خطر الإصابة بأمراض مثل متلازمة المبيض المتعدد الكيسات (PCOS) وسرطان الثدي. كما من الممكن أن يؤدي للإجهاض، الولادات المبكرة، وتشوهات خلقية، ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان، السكري، وارتفاع ضغط الدم بين النساء العاملات في الزراعة و أعراض حادة، مثل الصداع، مشاكل تنفسية، وأمراض جلدية³

² Pesticide exposure: the hormonal function of the female reproductive system disrupted, *Reprod Biol Endocrinol.* 2006 May 31;4:30. doi: 10.1186/1477-7827-4-30

³ Women in agriculture: pathways of pesticide exposure, potential health risks and vulnerability in sub-Saharan Africa, *Environmental Sciences Europe* vol 34, Article number: 89 (2022)



تُظهر بيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء أن 27.9%⁴ من النساء في مصر تعرّضن لفقدان حمل أو إجهاض على الأقل مرة واحدة، ويُرجّح أن النسبة أعلى بين الريفيات ففي ظل خفض الإنفاق العام على الصحة تنخفض الرعاية الصحية بشكل أكبر في الريف، ومما يزيد من تفاقم المشكلة:

- نقص معدات الحماية: النساء غالبًا ما يعملن بدون ملابس واقية بسبب التكلفة أو عدم الوعي. قلة التدريب: محدودية الوصول إلى المعلومات والتدريب حول الاستخدام الآمن للمبيدات.
- الفقر والامية: تحد من قدرة النساء على فهم مخاطر المبيدات واتخاذ الاحتياطات اللازمة.
- الأدوار الاجتماعية: التقاليد التي تضع عبء الأعمال المنزلية على النساء تزيد من تعرضهن للمخاطر.

وبرغم تلك المخاطر الجسيمة، لا تُجري وزارة الصحة أي فحوصات دورية للعاملات الزراعيات، ولا تتضمن الاستراتيجية الحالية بنودًا للحد من هذه المخاطر.

في سياق التغيرات المناخية المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية، تبرز قضية الإجهاد الحراري بوصفها واحدة من أخطر المهددات لحقوق العمال، وعلى نحو خاص العاملات في القطاع الزراعي غير الرسمي. وبالرغم من أن التأثير المناخي يُفترض أن يكون عابرًا للجنس، فإن الواقع الميداني يثبت عكس ذلك؛ إذ تواجه النساء، وخاصة في الأعمال الزراعية، أوضاعًا أكثر هشاشة في ظل غياب السياسات الوقائية والتشريعية الكافية.

⁴ الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء – حالات الإجهاض والولادة الميئة:

<https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1843/datafile/F13/V5102>



الإجهاد الحراري: خطر متصاعد

بحسب تقرير منظمة العمل الدولية "العمل على كوكب أكثر دفئًا: تأثير الإجهاد الحراري على العمل اللائق والإنتاجية" (2019)، يُتوقع أن يخسر العالم ما يعادل 80 مليون وظيفة بدوام كامل بحلول 2030 نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، أي ما يقارب 2.2% من ساعات العمل العالمية. وتتركز هذه الخسائر في القطاعات التي تعتمد على العمل اليدوي في بيئات مفتوحة، وفي مقدمتها الزراعة والبناء، وتتركز في المناطق الجغرافية الفقيرة والأكثر هشاشة مناخيًا، ومنها مصر، فمع ارتفاع درجات الحرارة التي تجاوزت في بعض أشهر الصيف حاجز 45 درجة مئوية في صعيد مصر، تعمل آلاف النساء لساعات طويلة دون توفر الحد الأدنى من شروط الحماية الصحية أو التهوية أو أماكن الراحة.

وتشير تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن ما يزيد عن 46% من العمالة في الريف المصري غير منتظمة، ومعظمها خارج التأمينات الاجتماعية، ما يجعل من آثار الإجهاد الحراري عاملاً إضافيًا لإضعاف الأمن المعيشي والصحي لعاملات الزراعة.

كما أن ارتفاع معدلات الإصابة بفقر الدم يضاعف قدر الجسم على مقاومة الإجهاد الحراري ووفقًا لوفقًا للمسح الصحي للأسرة المصرية لعام 2021، الذي أطلقه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أغسطس 2022، فإن نسبة الإصابة بفقر الدم (الأنيميا) بين المصريين تبلغ حوالي 43%، وتشمل هذه النسبة كلاً من الرجال والنساء. تمثل النساء الحوامل والأطفال دون 59 شهرًا، 65% من المصابين، مما يشير إلى أن هذه الفئات تتأثر بشكل أكبر بهذا المرض.

يُعد تجاهل أثر التغير المناخي في الاستراتيجيات الزراعية دليلًا على تهميش قُماشس للعمل الرعائي والإنتاجي للنساء في الحقول، كما يعكس غياب البيانات المصنفة وفقًا للنوع



الاجتماعي غياب رؤية النساء لدى واضعي السياسات المناخية، ويفاقم من المشكلة ضعف تمثيل النساء في نقابات الزراعة أو الاتحادات المهنية مما يجعل صوتهن موهماً في آليات التفاوض واتخاذ القرار.

ورغم إعلان وزارة العمل عن إعداد الاستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنية (2024)، فإن الخطاب الرسمي لا يزال يغفل الإشارة إلى النساء، ولا سيما العاملات الزراعيات، كفئة ذات خصوصية في تأثرها بالمخاطر المناخية، فلا يوجد أي ذكر في المسودة الأولى المعروضة في ورش العمل الأخيرة، لأي سياسات خاصة بحماية العاملات في الزراعة أو خصوصية المخاطر التي يتعرضن لها.

لا يمكن تحليل الإجهاد الحراري خارج السياق العام للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تقلص من دور الدولة في الحماية الاجتماعية وتفتح المجال لمراكمة الأرباح على حساب حياة الفقراء، وعلى رأسهم النساء إن قضية الإجهاد الحراري ليست فقط مسألة بيئية، بل قضية عدالة اجتماعية وجندرية. وغياب الاستجابة لها يفاقم من أوضاع النساء في الريف المصري، ويعيد إنتاج العنف الاقتصادي عبر صيغ جديدة من التهميش. في ظل هذه السياسات، يصبح المناخ نفسه أداة لاستكمال الاستغلال الطبقي والجندي، وهو ما يستوجب إجراءات حقيقية من أجل ربط العدالة المناخية بالعدالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي.

عدم توفر حضانات للأطفال

تواجه الأمهات العاملات في القطاع الزراعي تحديًا كبيرًا بسبب عدم توفر دور حضانة أو مرافق لرعاية الأطفال بالقرب من مواقع العمل. هذا يضطرهن إما لترك أطفالهن في



منازل غير آمنة أو اصطحابهم إلى الحقول، مما يعرض الأطفال لمخاطر بيئية وصحية. مثل التعرض للمبيدات، الإصابة بالآلات، التعرض للحشرات والقوارض.

وبحسب إحدى المقابلات التي أجرتها المرأة الجديدة مع بعض العاملات في الزراعة في محافظة المنيا أفادت عدد من النساء من تعرض أطفالهن للدغ من الزواحف أو العض من القوارض مما سبب إصابات بالغة لأطفالهن "الفار عض ابني وكل صوابعه"

غياب هذه المرافق مع عدم قدرن العاملات تحمل نفقات الحضانة الخاصة يؤثر سلبيًا على إنتاجية العاملات وقدرتهن على التركيز في العمل. كما يؤثر على صحة وسلامة أطفالهن.

غياب الضمان الاجتماعي

تعاني العمالة الزراعية، خاصة النساء، من نقص في التغطية بالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، هذا النقص يجعلهم عرضة للمخاطر الاقتصادية والصحية دون وجود شبكة أمان تحميهم. حيث يعمل أغلبهم بشكل موسمي دون عقود عمل أو أي غطاء قانوني

سياسات الحماية من العنف

تواجه العاملات الزراعيات تحديات تتعلق بالعنف والتحرش في بيئة العمل، غياب السياسات الواضحة لحمايتهن يزيد من تفاقم هذه المشكلة. وتتعرض الكثير من النساء لأشكال متباينة من العنف داخل الحقول من التحرش للاعتداء الجنسي أو التعنيف اللفظي والاعتداء البدني (الضرب)



التوصيات

- 1) إدماج العاملات الزراعيات ضمن الاستراتيجية الوطنية بصفتهم فئة معرضة للمخاطر المناخية، الصحية.
- 2) توسيع نطاق الضمان الاجتماعي: توفير تغطية تأمينية شاملة للعماله الزراعيه، مع التركيز على النساء، لضمان حمايتهم من المخاطر الاقتصادية والصحية.
- 3) تطوير سياسات لحماية العاملات من العنف: وضع وتنفيذ سياسات صارمة لحماية النساء في بيئة العمل الزراعيه، وتشجيعهن على المشاركة في جمعيات تعاونية لتعزيز حقوقهن، والمصادقة على اتفاقية 190
- 4) إلزام جهات العمل بتوفير وسائل نقل آمنة، والتوسع في تعريف إصابات العمل ليشمل الأمراض الناتجة عن الإجهاد الحراري وتلك المتعلقة بالصحة الإيجابية للنساء.
- 5) تشديد الرقابة على استخدام المبيدات، وتوفير أدوات الحماية وتدريب العاملات عليها و إجراء فحوصات طبية دورية مجانية للعاملات الريفيات عبر مراكز الصحة الأولية.
- 6) توفير دور حضانه بالقرب من مواقع العمل أو تقديم دعم للأمهات العاملات لتأمين رعاية مناسبة لأطفالهن.
- 7) مواجهة تأثيرات التغير المناخي: تنفيذ سياسات زراعية مستدامة وتعزيز قدرات المزارعين على التكيف مع التغيرات المناخية.
- 8) وتعديل ساعات العمل: تجنب العمل خلال فترات الذروة الحرارية، خاصة في فصل الصيف وتوفير الملابس الواقية، والمياه الباردة، ومناطق الاستراحة المظللة، و تصميم سياسات



مناخية حساسة للنوع الاجتماعي، تشمل العاملات في القطاع غير الرسمي و إعادة الاعتبار للعدالة المناخية كحق إنساني ونسوي، وليس فقط كملف بيئي.

9) إنشاء شبكات نسوية قاعدية في الريف لمراقبة وتوثيق الانتهاكات البيئية والصحية وإطلاق الحريات النقابية وتعزيز مشاركة النساء في التنظيمات النقابية، إشراك النساء الريفيات في صياغة السياسات الزراعية والبيئية على المستوى المحلي.